مقدمـــــــــة

==========

حين راودتني الفكرة بوضع كتاب يتناول مصادرة الاراضي في المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧، ترددت وكدت أتخلى عنها لسببـين :ـ

اولهما : ان وسائل الاعلام الفلسطينية منها والاسرائيلية لم تبخل في الكشف عما يجرى في المناطق المحتلة من نهب للارض بشتى الطـرق .

وثانيهما : صدور كتب تطرقت الى موضوع الارض ومصادرتها في المناطق المحتلة، فخشيت أن لا آتي بجديد فاثقل على القارىء الكريم بموضوع يعرفه ونكون بالتالي أنا وهو ضحية التكرار. لكن ترددى زال مع مراجعتي للكتب التي صدرت، والتي تبيّن لي أنها ـ وسائل الاعلام أيضا ـ لم تعالج الموضوع ولم تتناوله من الزاوية التي أعالجه وأتناوله أنا منهـا .

لقد اعتمدت، في كتابي هذا، التحليل القانوني لعمليات مصادرة الاراضي في الضفة الغربية المحتلة، كما وقفت على الاساليب والسياسة التي تتبعها اسرائيل بهذا الخصوص من خلال ذراعها الطويلة المتمثلة في الحكم العسكرى والادارة المدنية، بدءا بتعديل القوانين المحلية السارية المفعول، مرورا باصدار أوامر جديدة لتسهل عليها عمليات المصادرة وانتهاء بانشاء المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة خلافا للاعراف والقوانين الدوليـة .

ولتوضيح ما تقوم به اسرائيل في الضفة الغربية المحتلة للقارىء الكريم، فقد قمت بمراجعة وتحليل القانون المحلي السارى المفعول، ومن ثمّ مراجعة وتحليل الاوامر التي أصدرها الحكم العسكرى والتغييرات التي أدخلتها هذه الاوامر على القوانين المحلية، وجنبا الى جنب قمت بمراجعة ومناقشة قرارات المحاكم الاسرائيلية المتعلقة بمصادرة الارض في المناطق المحتلة، محاولا أن أوضح مضمون هذه القرارات والنتائج المرتبة عليها في ما يتعلق باستمرار سياسة المصادرة والمصادرة ذاتهـا .

يقع هذا الكتاب في ثلاثة فصول :

يتعلق الفصل الاول منها بمركز الضفة الغربية المحتلة وصلاحية الحكم العسكرى التشريعية من وجهة نظر القانون الدولي ووجهات النظر المختلفة حول واجبات الحكم العسكرى تجاه السكان القاطنين في المناطق المحتلـة .